كما أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الإحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من المنطقة المتوسطية، وقد ركز الإهتمام كم طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بأليات أقل ما يقال عنها أمنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد إقتصادياتها، وبذلك أصبح ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديداً على الأمن المغاربي، وهذا ما يؤدي إلى إنتشار حالات عدم الإستقرار والإنفلات الأمني[57].

2-إنعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عدّة إنعكاسات على الدول الأوروبية يمكن أن نجملها فيما يلي:

أ-الإنعكاسات الأمنية:

إن الوجود غير الشرعي وغير المتحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدراً للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، تحمل الهجرة غير الشرعية في ثناياها العديد من المشاكل ممّا جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصنّاع القرار على حد سواء، وذلك لإرتباطها بالجريمة والإرهاب والأمراض بالإضافة إلى المستوى الإقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل، هذه الأخيرة لها إنعكاسات خطيرة على إستقرار الدول وأمنها[58].

وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمخدرات وإمتهان الدعارة، ونظراً لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فإن ذلك يعني أنه

---

[57]سامي بخوش، وفاء بوراس، التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط: التداعيات والإنعكاسات، في: بوستي توفيق(محرر)، الأمن في المتوسط، الجزء الأول، مرجع سابق، ص133

[58]أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد8، نوفمبر 2016، ص9

في حالة إرتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوربية[59].

كما يُؤدي تزايد تدفق أعداد المهاجرين إلى تهديد الأمن المجتمعي الأوروبي، من خلال الربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها كتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى حمايتها من خطر المساس بالإنسجام الإجتماعي الأوروبي، وتآكل الهوية الوطنية وعدم الإستقرار السياسي والأمني وتهديد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من الناخبين الأوروبيين، الذين سعوا إلى ضبط النظام العام والأمن[60].

ب-الإنعكاسات الإقتصادية:

لقد أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يُعد مشكلاً أساسياً وخللاً إقتصادياً في سوق العمل الأوروبية، بإعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافساً قوياً لليد العاملة المحلية[61]، بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة قد تفشت في الدول الأوروبية، كما أن المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال شاقة وبأجور زهيدة ويرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل الأوروبيون بالتصريح بهم لدى مصالح الشرطة الأوروبية[62].

---

[59]محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجاً، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد1، العدد3، جوان2021، ص22

[60]توفيق بوستي، الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد1، 2021، ص ص24-25

[61]Donatella Giubilaro, Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997, p. 73.

[62]حمدي أمل دكاك، الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1989، ص64

كما أن الدول الأوروبية تتكبد الكثير من المبالغ المالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بدءاً من القبض على المتخلفين ومروراً بحجزهم، وإنتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يمتلكون قيمة انتذاكر، كما أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالباً للمحتجزين منهم حتى يتم ترحيلهم، إلى جانب الإجراءات العديدة التي يجب إتخاذها حتى يتم ترحيلهم كالتنسيق مع السفارات وشركات الطياران والسفن، فكل ذلك يُكلّف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن[63].

ج-الإنعكاسات الإجتماعية:

تُثير قضية الهجرة مشكلة إندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة[64]، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويُساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف.

بالمقابل، تُثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في أغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك[65].

د-الإنعكاسات الصحية: في الميدان الصحي، تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إنتشار الأمراض الفتّاكة أو المُعدية كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة

---

[63] نادية بن ورقلة، حني حسين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الإقتصادية والديمغرافية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد2، العدد2، جوان2019، ص232

[64] ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012، ص41

[65]زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،2004، ص137

في الولايات الحدودية، بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وإنتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها[66].

ثانياً-الإرهاب الدولي:

تُعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي إنتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأدت هذه الأحداث إلى تحوّل في نمط هذه الظاهرة، حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان، وما تلاها أيضاً من أحداث في أوروبا كتفجيرات في السنوات الأخيرة في قلب أوروبا خاصة في العاصمة الفرنسية باريس ومعظم الدول الأوروبية[67].

ويفي هذا الإطار يُعرّف الإرهاب على أنه:" إستخدام أو التهديد بإستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين، يسعى الفاعل الفرد أو المجموعة الإرهابية إلى تحقيقه، كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر أساسية لا بد من توفرها كإستخدام أو التهديد بإستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره.

ويهدف إلى خلق حالة من الرعب والفزع ويبث رسالة ما ويخلق تأثير نفسي معين، يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين[68]، كما يُعرّف بأنه عبارة عن التهديد بإستخدام العنف أو إستخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية، فهو يتضمن مجموعات

---

[66]نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 67

[67]صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الإستراتيجي للجزائر، مجلة المعهد المصري، المجلد6، العدد23، جويلية 2021، إسطنبول، تركيا، ص104

[68]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص ص12-13